الفصل الخامس

الطلبة غير التقليديين في التعليم العالي

بقلم: ويل بريدج

مقدمة

كما هو الحال بالنسبة لمعظم المساهمين في هذا الكتاب، بدأت مسيرتي في التعليم العالي بعد أن حصلت على شهادة جامعية ذات نمط تقليدي شعرت بأنها تركت في حياتي حيزاً كبيراً للبحث والتطوير والتحسين. ولكن عندما أصبحت طالب دكتوراه مكنتني دراساتي البحثية بصحبة لويس إلتون من القيام بتجربتي الأولى إلى المنهجيات غير النمطية[1] في التعليم الجامعي. ومنذ ذلك الوقت توجهت إلى البحث في أوضاع المتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي وأصبح هذا هو المجال الذي استقطب كل اهتمامي عبر العقود الثلاثة الماضية.

ويُعنى هذا الفصل باستكشاف مجالات التغيير الواسعة التي تركت أثرها على المتعلمين غير التقليديين منذ السبعينيات من القرن الماضي. كما ينوّه إلى بعض المجالات التي كان التغيير فيها بطيئاً أو ربمّا انحرف عن مساره. وعلى سبيل المثال، عدم التوسع في أعداد الطلاب غير التقليديين بشكلٍ غير كافٍ أو كما كان ينبغي أن يحصل، بالإضافة إلى عدم التنوع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية لتلك الفئة من الطلاب إلا مؤخراً. ولقد حصلت تغيرات كبيرة في اهتماماتهم التخصصية ودوافعهم الرئيسة التي أخذت تميل إلى الاختصاصات العملية والتوجهات المهنية، على الرغم من أن التعليم العالي الحرّ للطلاب الأكبر سناً بقي محافظاً على سلامته في بعض المجالات. وفي الوقت الذي تحرر فيه بعض الطلاب غير التقليديين (الذين لدى معظمهم التزامات خارجية تفوق الالتزامات المترتبة على الطلاب الجامعيين، الذين تتراوح أعوامهم بين 18-21 عام) ومن السلبيات المعروفة

1- Boud et al. 1975

لنظـام التعلّم عبر المحاضرات[1]، حيث جاء التعلم عن بعد والتعليم المفتوح ليحلّ محل التعلّم النظامـي بقضـاء جزء من الوقت في الجامعة، غير أن ذلك التحرر لم يتحقق إلا عبر سلسـة من المبادرات التي كانت مشوبة بالعيوب والنواقص[2].

وفي السبعينيـات مـن القرن الماضي كانـت ممارسة التعليم الجامعـي في المملكة المتحدة وبقيـة جامعات العالم تحكمها برامج التعليم ثلاثية الأعـوام للطلاب الجامعيين المتفرغين، الذيـن كانـوا يشكلون 90% مـن إجمالي تعداد الطـلاب في قطاع التعليم العـالي في المملكة المتحدة، الذي بلغ ستمئة ألف طالب وطالبة حسب إحصاءات العام 1970 - 71[3]. ولتحقيق الغايـة من هـذا الفصل، سأَعدُّ أن «المتعلمـين التقليديين» في قطاع التعليـم العالي يشتمـلون علـى معظـم الطـلاب الجامعيين وطـلاب الدراســـات العليـا القـائمة على التـدريس أو البحث، والطلاب في المعاهد الوطنية العليا لشهادات الدبلوم، وأخيراً الطلاب في الدراسات المهنية.

وبالنسبـة للبقية من الطلاب الذين سيتم تصنيفهم في خانة «غير التقليديين»، معظمهم تقريباً يخضعون لبرامج تعليمية قصيرة الأمد، أو من دون تفرغ أو كليهما، وهم يشكلون فئة واسعة التنوع تشتمل على:

- طلاب البحث غير المتفرغين من طلاب الشهادات الأولية والشهادات الثانوية.
- الطـلاب الذين يدرسون في الخارج أو للحصول علـى شهادات خارجية - هؤلاء أيضاً بمعظمهم من غير المتفرغين.
- الطلاب الأكبر سناً الخاضعين لدورات التطوير المهني أو الراغبين بالحصول على تدريب إضـافي في مجالات العمـل الحديثة، أو الاستعداد لمواجهة الانحـدار الكروي التراكمي للتحولات المهنية المرتقبة، خاصة ما يُعرف اليوم باسم «ثورة تقانة المعلومات».
- طـلاب التعلّم عن بعد الذين يعتمدون على المراسلة أو عبر توظيف أسرع وسائل تقانة التعليم، كما هو الحال في التعلّم المبرمج.

1- Bligh 1971

2- Duke 1997

3- DfES/HESA data quoted in Jobbins 2003

وبالنسبة لهذا الفصل، سأقوم بالتركيز بشكل رئيس على الطلاب الذين يتابعون تعليمهم عبر أنماط غير تقليدية من البرامج التعليمية، وأساليب التواصل الأكاديمي والدرجات الأكاديمية، مع التنويه إلى بروز المزيد من الجوانب غير التقليدية الخاصة بالتعليم العالي عبر العقود الثلاثة الماضية. ومن بين تلك الجوانب التغيير الذي طال أعداد الطلاب أنفسهم والظهور التدريجي لتنوع أكبر من الطلبة ضمن حقيبة التعليم التقليدية لدينا.

وفيما يتعلق بهذا الجانب الثاني الخاص بخبرات الطلاب غير التقليديين: برزت ثلاثة اتجاهات أساسية: نموّ أعداد الطلاب القادمين من وراء البحار، وارتفاع معدلات الأعمار بين طلاب الجامعات، ونموّ أعداد الطلاب الذين لم يلتحقوا بالجامعة عبر إحدى الطرق التقليدية المرتبطة بالأسرة أو البيئة للطالب، وذلك في ضوء ارتفاع معدلات المشاركة في التعليم العالي.

فمع بداية السبعينيات من القرن الماضي أخذت حقيبة البرامج غير التقليدية، والطلاب غير التقليديين في مؤسسة التعليم العالي، تشهد توسعاً في الوقت نفسه الذي رافق بروز جيل جديد من الأكاديميين الجامعيين، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «الفنيين التربويين»، من أمثال إلتون (1973) والمطورين التربويين مثل كلارك (1981).

ومنذ انطلاقة هؤلاء الناشطين في مجال التعليم العالي، تمكنوا من استثمار الكثير من المحالات في مجال التخصيب الثنائي الاتجاه بين التعلّم وطرق التدريس التي تم تطويرها لخدمة البرامج التعليمية والطلاب في النظامين التقليدي وغير التقليدي على حدٍّ سواء[1]. غير أنّ الدافع الأساسي وراء تقدم التقانة التربوية في التعليم العالي جاء من المصادر غير التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك الحاجة لتأهيل الكوادر العاملة في شركات التقنية العليا (مثل زيروكس Xerox) وتدريبهم خارج الحرم الجامعي على ما استجدّ من تقانات عبر منهجيات التعلم عن بعد التي اعتمد بعضها على أولى ابتكارات التعلّم القائم على استخدام الحاسوب. وبالنتيجة، وكما سأوضح في طيات هذا الفصل، أصبح هناك ارتباط وثيق بين

1- Duke 1997

نمـوّ طرق التدريس غير التقليديـة في التعليم العالي، من جهة، وتزايـد أعداد الطلاب غـير التقليديـين، من جهة أخـرى، مع نقل بعض الابتـكارات التي كانت وليـدة النموّ الحاصل في طرائـق التدريـس إلى الاتجـاه التقليدي بما فيه نفـع البرامج الأكاديميـة والطلاب في ذلـك الاتجاه.

الاتجاهات السائدة

عـبر العقـود الثلاثة بين العامين 1972 و2002. شهد إجمـالي عدد طلاب التعليم العالي تزايـداً ملحوظـاً في كل أنحـاء العالم- ففي المملكـة المتحدة ارتفع عـدد الطلاب الجامعيين مـن 0.6 إلى 1.9 مليون طالب. ومعظـم هذا النموّ طال تعداد الطلاب الجامعيين التقليديين المتفرغـين في أواخـر الثمانينيات وأواخـر التسعينيات. وأثناء تلك المـدة لوحظ ارتفاع عـدد الطـلاب المتفرغـين في السنة الدراسيـة الأولى من 220,000 ليبلـغ 650,000 الذين التحق معظمهم بالجامعات الحديثة التي تأسست في العام 1992[1].

وأمـا الفئـة الأوسع مـن الطلاب غـير التقليديين ألا وهـي فئة الطـلاب الجامعيين غير المتفرغـين في الجامعـات البريطانية، فلـم تسهم إلا قليلاً في هذا الارتفـاع الكمي في المملكة المتحـدة وبلدان منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية[2]، إلا في حالـة استثنائية وحيدة تمتّت بالطـلاب غير المتفرغـين الملتحقين بالبرنامـج التدريسي للدراسات العليـا[3]، الذين شهدت أعدادهـم النمـوّ الأسرع من حيث النسبـة المئوية، على الرغم من أن ذلـك الارتفاع بدأ من قاعدة منخفضة بلغ حجمها 50,000 في السبعينيات من القرن الماضي ليصل إلى 250,000 طالب في الوقت الحالي.

ومـن جهة أخرى، لم يُلحظ تغيرٌ ملموسٌ في أعداد طلاب الشهادة الأولى من غير المتفرغين للمـدة بـين 1972 و1992. حيث لوحظ تراجع شديـد في عددهم في منتصـف التسعينيات من

1- HESA, data in Jobbins 2003, and Dugdale 1997

2- OECD Organization of Economic Cooperation and Development, OECD 2003

3- Taught part-time postgraduate students

القـرن الماضـي قبل أن يعاود للمسار المتصاعد ببطء الـذي يسلكه حالياً. وبذلك بقيت حصيلة الجامعيين غير المتفرغين وما دون مرحلة التخرج في جامعات المملكة المتحدة في حدود 120,000 طـالب لطلاب الشهادة الأولى غير المتفرغين و 370,000 طالب للفئات الأخرى من الطلاب غير المتفرغـين «مـا دون مرحلة التخرج»، حسب حصيلة العام 2003/2002، أي ما يشكل 20 % من إجمـالي تعداد الطلاب في الجامعات (حسب التعداد الفـردي، لكن طبعاً هي أقلّ بكثير حسب مكافئ التفرّغ).

وقـد يُفهم من الإحصـاءات المذكورة آنفاً بـأنّ تطوّر وتأثير المتعلمـين الجامعيين غير التقليديـين ليـس مهمـاً نسبيـاً بالمقارنة مـع التأثير الكبـير للطلاب المتفرغـين من غير الخريجين. ولكن هذا الاعتقاد خاطئ تماماً. فعلى الرغم من أن بيانات DFES وHESA تتمتع بالدقة التامة فيما يتعلق بإحصاءات بعض فئات أعداد الطلاب غير التقليديين (مثل أعداد الطلاب غير المتفرغين ما دون التخرج)، هناك ما يدلّ على تأثير تلك الفئات في نموّ الدخـل بربحيـة وافرة وعلى المدى القصير[1]، ممـا أدى إلى توسع حجم نظام التعليم غير التقليـدي وأعداد الطلاب المنتسبين إليه الذين لم يدخل بعضهم في حسابات الإحصاءات الوطنية. ولا بـدّ أيضاً من أن نأخذ بالحسبان إحصاءات HESA عن المجموعات الأخرى مـن فئة «الطلاب غير المتفرغين ما دون مرحلة التخرج» التي شهدت بالفعل توسعاً سريعاً تمثل بارتفاع أعداد المنتسبين لتلك الفئة من 110,000 طالب في العام 1994 إلى 370,000 طالب في العام 2001.

وعلـى صعيد آخر، تعدُّ فئة الطلاب غـير التقليديين الآخذة بالتنامي ضمن سجلّ التوسع الكلـي في جامعات المملكة المتحدة ذات أهمية أخـرى بالنظر إلى التقلص التدريجي للحدود الفاصلـة بين نظامي التفرغ الكلي والتفرغ الجزئي في التعليم العالي لدرجة قد تتلاشى معها تلـك الحدود بشكل كلي في المستقبل. وعلى سبيل المثال، أصبح من الواضح الآن أن قليلاً من الطـلاب الجامعيين المتفرغين يحرزون تقدمـاً أثناء برنامجهم الأكاديمي ثلاثي الأعوام من

1- Creagh and Graves 2003

دون أن يكون لهم دور في عمل جزئي على مستوى ما[1]. ومن السمات غير الكمية الأخرى التي تميز الطلاب التقليديين المتفرغين التوجه المتزايد نحو متابعة دراستهم بشكل مستقل. فمن الملاحظ انتشار التقارير عن ابتعاد الطلاب الجامعيين التقليديين عن بيئة الجامعة ومضامين المقررات الأكاديمية ومكونات المنهاج الواسعة (كما هو الحال في الواجبات الأساسية القائمة على تقانة المعلومات)، والتوجه للعمل الذاتي بالاستفادة من التجهيزات الحاسوبية المدعّمة بالموارد، كما أصبحت تلك التقارير موضوع النقاش في التشاور حول الإستراتيجيات الوطنية[2]. وقد أصبح لهذا التوجه أثرٌ حقيقيٌ على برامج بناء الجامعات، على سبيل المثال، وموارد التعلم والمكتبات وخطط تدريس المقررات. وكل ذلك يجعل تلاشي الحدود الفاصلة بين الطلاب التقليديين وغير التقليديين بداية تحدّ كبير أمام التخطيط على مستوى التعليم العالي، الذي بدوره سيؤثر على تعيين الأكاديميين ومحاور التعلم والمسائل المرتبطة بالموارد في المستقبل، وبالتالي سيوضح التأثير العميق الذي يخلفه الطلاب غير التقليديين على الجامعات لدينا.

التغيرات في سياسة ودراسة وممارسة التعليم العالي تجاه الطلاب غير التقليديين

السياسة المتبعة

ركزت سياسة الحكومة البريطانية التي تنوعت فيها وجهات النظر عبر العقود الثلاثة المنصرمة على تعزيز وتوسيع نظام التعليم غير التقليدي في الجامعات. وقد جاء ذلك استجابة لضغوط الصناعيين والاقتصاديين، بشكل رئيس، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ واسع في بداية الثمانينيات؛ مكنهم من توجيه مسار البرامج التي كانت تطلقها لجنة خدمات[3] الطاقة البشرية (التي كانت مسؤولة فيما سبق عن تسيير مجلس التعلم والمهارات في بريطانية[4])

1- Fazackerley 2004

2- DfES 2003b

3- Manpower Services Commission

4- LSC the Learning and Skills Council for England

تجاه مهنيّة التعليم العالي. وكان أولئك المتنفذون يؤكدون على رسالة واحدة باستمرار على الدور الاقتصادي الكبير للتدريب الاحترافي والمهني الذي كانت تقدمه مؤسسة التعليم العالي للطلاب الأكبر سناً الذين قطعوا نصف مسيرتهم المهنية عبر الطرق غير التقليدية، حسب ما تمّ التوصل إليه في المملكة المتحدة وأوروبا والعالم ككلّ[1]. ومنذ ذلك الوقت تم تطبيق بعض المبادرات ذات الصلة كبرنامج التحديث الاحترافي والصناعي والتجاري[2] في الثمانينيات، والبرنامج المفتوح للتقانة الذي أُطلق في المدة ذاتها، وسلسلة من الحوافز والنصائح على صعيد تلك السياسة المتبعة في القطاع الجامعي[3].

وبالنسبة لمكانة التقانة التربوية والتطورات الخاصة بممارسة التدريس الجامعي، فقد تنوعت في تلك المبادرات الخاصة بسياسة التعليم العالي حيال الطلاب غير التقليديين[4]. وعلى سبيل المثال، تحتل الجامعة المفتوحة في التعليم العالي البريطاني[5] المركز الأول والأهم من حيث تمركز أعظم نسبة من الطلاب غير التقليديين فيها. وتنبثق أهمية الجامعة المفتوحة من إسهاماتها في التطوير التربوي المستديم، واعتمادها على موارد التعلّم عن بعد، وسجلّها المتميز الذي يشهد لها باحتضان كل ما يستجدّ من إنجازات تقانة المعلومات والاتصالات التي تأتي بها الأجيال الجديدة، وهذا ما جعلها تنفرد كحالة استثنائية مهمة من بين الحالات السائدة التي تبعث على الإحباط التي تمثلت ببعض المبادرات قصيرة الأمد، التي اتُخذت في المملكة المتحدة لتطبيق نظام التعليم المفتوح واحتضان الطلاب غير التقليديين فيه، بما في ذلك عدد من «الكليات المفتوحة»[6]، التي تمّ تأسيسها لذلك الغرض. فباستثناء بعض الحالات المشرّفة، فشلت تلك المبادرات في تحقيق توسع ملحوظ في جانب التعليم غير التقليدي أو حتى التأثير على محطّ الاهتمام الرئيس في جامعات المملكة المتحدة ونشاطات الاتجاه النظامي السائد التي كانت تقوم عليه.

1- Burgess 1997

2- The Professional, Industrial, & Commercial Updating Programme

3- Creagh & Graves 2003

4- Hodgson et al. 1987

5- Open University: OU

6- Watson & Bowden 2002

ومـن المؤكد أن ملامـح السياسة البريطانيـة تغيرت إلى حد كبير عـبر الأعوام الثلاثين الماضية. غير أن سياسات دعم المتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي لم تتغير وفي الوقت نفسـه لم تتأثـر بقدوم حكومة حزب العمال البريطاني الـذي لم تترك مبادراته تأثيرًا كبيراً علـى تحسـين هذا الجانب من التعليـم العالي. ولقد ظهرت برامج جديـدة مثل «التعليم من أجـل الصناعة» و«الجامعة الإلكترونية» وتشجيـع الحكومة على تأسيس «جامعات مشتركة[1] وجميعهـا تؤكد علـى أهمية المتعلمين غير التقليديـين وطرق التدريس غـير التقليدي، لكنها آخـر الأدلة على عدم ترابـط المبادرات المتخذة على صعيد السياسة ذات الصلة. فحتى هذه اللحظة، لم تثمر تلك المبادرات إلا عن بعض النتائج المتواضعة، بالمقارنة مع ما حققته الجامعة المفتوحة والنمو الثابت الذي حققته الجامعات «التقليدية» في فئة الطلاب غير التقليديين.

وبشـكلٍ عام، تمحورت كل التطورات التي طالت سياسة التعليم العالي البريطاني في هذا المجـال عن نمـو النظام المهني غير التقليـدي في التعليم العالي. هـذا بالإضافة إلى النجاح المستمـر لبعض أشـكال التعليم العالي الحـرّ الخاص بالطلاب غير المتفرغـين والأكبر سـناً التـي كانت تقدمها بعض مؤسسات التعليم المختصـة مثل بيركبيك كوليدج[2] في جامعة لندن والبرنامج الواسع للجامعة المفتوحة الذي شمل الفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى الأكثر شمولية.

إلا أن إحـدى التوجهـات الصناعية أدت إلى حصول نمـو ملموس في أعداد الطلاب غير التقليديـين في التعليـم العالي البريطـاني، وتمثل ذلك بالتوسع السريـع في فئة الطلاب غير المتفرغـين الملتحقـين بماجستـير إدارة الأعمـال الذي أصبح محـوراً أساسيـاً للطلاب غير المتفرغـين في معظم الجامعات الحالية. وخـلال الأعوام الثلاثين الماضيـة، شهد ماجستير إدارة الأعمـال بتفـرغ جزئي نمواً أكثر تسارعاً من النمو الذي حققته الاختصاصات البحثية الأخرى القائمة على مزيج من طرق التعلم التقليدية وغير التقليدية. وتتناول ماجستير إدارة الأعمال سياق العمل في المملكة المتحدة والعالم ككل، حيث يعكس سلسلة واسعة من الأهداف المعرفيـة والوجدانية. وبالنسبة لطرق التدريـس المتبعة في مثل تلك البرامج المقدمة للطلاب

1- Corporate universities

2- Birkbeck College

غير التقليديين من الناضجين جيداً وممن يتمتعون بروح النقد والبلاغة، فقد استفادت بأريحية من التطورات على صعيد التقانة التربوية، في بعض الجامعات التي لوحظ فيها نمو فعلي في حجم ماجستير إدارة الأعمال، هذا إن لم يكن جميعها[1].

كما ركزت السياسات الحكومية المتبعة حيال الجامعات في المملكة المتحدة والعالم ككل على تحديد عدد من الأولويات التي تفوق مجرد حصول نمو في أعداد الطلاب. حيث كان مستقبل الطلاب غير التقليديين ومنهجيات التعلم والتعليم عنصراً جوهرياً في تقرير ديرينغ الريادي[2]. ومن المبادرات الأساسية التي جاءت استجابةً لذلك تأسيس «قاعدة ثالثة» تؤمن الدخل التجاري لتعمل جنباً إلى جنب مع قاعدة التعليم التقليدي في الجامعات والقاعدة التي تؤمنها عوائد البحث[3] (حسب الوصف الذي يقدمه كريف وجريفز لهذا الاتجاه في المملكة المتحدة وأستراليا.

ومن السياسات الأخرى المتبعة مؤخراً حثّ الجامعات (وغيرها من المعاهد التربوية وللمدارس الثانوية) على التوجه نحو التخصص. وغالباً ما يرتبط هذا بالتعاون بين المؤسسات الناجحة، من جهة، ومؤسسات الدمج بين الجهات التي تفتقر للأعداد الكافية أو تجد صعوبة في التعايش مع المشكلة الأكبر حالياً، من جهة أخرى، والمرتبطة ببيئة التعليم العالي. وتركت كلتا السياستان أثرهما على المتعلمين غير التقليديين. فعلى سبيل المثال، ساعد التخصص الأشخاص الذين لديهم أهداف مهنية واضحة على اختيار الجامعة المناسبة لهم. كما تتميز مؤسسات الدمج والتعاون بفوائد قياسية تسمح بإبقاء المنهاج غير المهني خياراً مفتوحاً أمام طلاب التفرغ الجزئي، على سبيل المثال.

وعنيت سياسة الحكومة مؤخرًا، بتحديد وتعزيز وتسليط الضوء على فئتين فقط من الفئات الثلاث للطلاب غير التقليديين المنتمين لمجموعات البرنامج التقليدي المشار إليها في المقدمة. وتشمل الفئتان الطلاب الأجانب والطلاب المنتمين لأوساط تربوية وسوسيو - اقتصادية غير تقليدية.

1- QAA 2001

2- Dearing Report (NCIHE 1997a)

3- Creagh & Graves 2003

وقد تم تحديد المجموعة الأخيرة بالاستناد إلى سلسة من المقاييس الأولية التي تشمل: الجغرافيا وتضم الطلاب الذين يسلكون طريقهم إلى الجامعة من أحياء تندر فيها المشاركة في التعليم العالي، والعامل الديمغرافي الخاص بالأفراد المنحدرين من أصول أسرية خالية من أي تجربة أكاديمية في الجامعات أو المعاهد، أو عامل التحصيل العلمي السابق، وعلى وجه التحديد المتقدمين من أصحاب المستويات الأضعف على صعيد التحصيل العلمي في المدرسة. لقد أدت المبادرات المتخذة على مستوى المملكة المتحدة بهدف «توسيع الفرصة» أمام تلك الفئات من المتعلمين إلى تحديد المزيد من طرائق التمويل لسدّ حاجة الجامعات من كادر التدريس والاحتفاظ بأولئك الطلاب. وبالتالي، كان لهذا دور في عملية التعلم ورفدها بدعم خاص في مؤسسات التعليم العالي التي بادرت بشكل جدي إلى عدّ ذلك إحدى التوجهات الجديدة للتمويل. تلك الحوافز المقدمة لتوسيع مشاركة الطلاب غير التقليديين في برامج التعليم التقليدية لغير الخريجين عززت من أهمية البحث المفيد وتطوير وتنفيذ المبادرات المتخذة في بعض المجالات مثل: الاختبار التشخيصي المسبق قبل الالتحاق بالجامعة والتعليم العلاجي الفرداني[1] وبرامج الإرشاد ودعم التعلم بما في ذلك الإدراك الفاعل والاستجابة للحاجات الخاصة كحالة «عسر القراءة»، على الرغم من أن هذا الإدراك جاء متأخراً، وتطوير التقييم في التعلم الأولي والتجريبي[2] وهنا يبرز مجدداً الأثر الذي يخلفه المتعلمون غير التقليديين على التعليم والتعلم لدى جميع فئات الطلاب الجامعيين.

في الوقت الذي تركت فيه سياسة الحكومة لتوسيع مشاركة الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي آثاراً إيجابية على عمليات التعليم العالي، حسب ما هو موضح أعلاه، بقيت

1- التعليم العلاجي remedial provision يختص بالتركيز على صعوبة معينة من صعوبات التعلم ويتعهدها بالرعاية المتواصلة والتقويم المستمر، فالهدف منه استثمار طاقات الفرد وتنميتها للتغلب على صعوبات التعليم لديه، حيث إنها تختلف تبعاً للحالة ويظل أهمها هو التعرف المبكر إلى هذه الظاهرة من المرحلة الابتدائية لتحديد نوعية الصعوبة بدلا من التركيز على الأسباب والعلل فإن كان التأخر الدراسي عاماً وشاملاً وقديماً فلا شك أن التفكير في هذه الحالة سينصب على انخفاض عام في مستوى الذكاء، حيث يتم تحول الطالب الى مؤسسة التربية الفكرية لاكتشاف نواحي القوة لديه ومن ثم توجيهه إلى مجال ينمي فيه تلك النواحي الايجابية

2- Dyslexia Evans 2001

هنـاك صعوبة في تحديـد فاعلية تلك السياسـة المتبعة لزيادة أعداد الطـلاب من الأوساط السوسيو - اقتصادية غير التقليدية فهذه إحدى المجالات التي تبقى فيها البيانات الطولانية محدودة وغير موثوقة، غير أن هناك بعض الحالات الدرسية قيد البحث[1] التي بدأت بتركيب صورة عن مواطن النموّ، على أقلّ تقدير.

يُعدُّ الطلاب الأجانب من أحدث فئات الطلاب غير التقليديين التي بدأت تحظى باهتمام السياسة الحكومية. فحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي لم تتعد المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه الجهود المبذولة من قبل عدد محدود من الجامعات البريطانية، التي غالباً ما كانـت تقوم بذلك عبر التعـاون الوثيق مع المركز الثقافي البريطاني[2]، في الوقت الذي أقدمت فيـه جامعـات شمال أمريكة وأستراليا على تطوير حثيث لعـدد من الأساليب الفاعلة بهدف استهداف تلك الفئات من المتعلمين غير التقليديين. في الوقت الحاضر أدى الاهتمام الممنوح لهذه الفئة من الطلاب غير التقليديين من جانب الجامعات البريطانية بشكل فردي والجهود الحكومية ككلّ إلى تأثيرهم بشكل أكبر على الجامعات التي يلتحقون بها، كما سيتم توضيحه فيما يلي.

التغيرات في النظرة السائدة للمتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي

ربمـا يكون أهم التغيـرات المرتبطة بـ«دراسة» حالة المتعلمين غـير التقليديين في التعليم الـعالي هو التأكيـد على أهمية هذه الفئة مـن الطلاب في عالم العمل. وعلـى هذا الصعيد، شهدت الأعوام الثلاثون الماضية انتشار التوجه الذي يُعدُّ الشهادة الأكاديمية الأولى المكتسبة بتفـرغ أكاديمـي تام، التي تعدُّ مقبولة في بداية المسـيرة المهنية مؤهلاً غير كاف لمسيرة عمل مستديمـة. ذلـك أن ثـورة تقنية المعلومـات التـي أدت إلى ارتفاع معدلات المهنيـة والمنافسة العالميـة المؤثرة ببيئة العمل، وظهـور الاختصاصات المهنية الجديـدة في الكثير من مجالات العمـل وتغـير طبيعة العمـل والاقتصاد كلها عوامل عـززت من التغيـير الحاصل في النظرة

1- Such as Forsyth and Furlong 2002

2- Donaldson 1994

السائـدة للمتعلمين غير التقليديـين. وبالنتيجة، أصبحت هناك أعـداد متزايدة من الأفراد المنتسبـين لنظـام التعليم غـير التقليـدي (وأحياناً يكون ذلـك بسلاسة مطلقـة) وارتفعت أعـداد هـؤلاء الطلاب بشكل كبير عمـا كانوا عليه في بداية السبعينيـات من القرن الماضي. وهـذا ينطبـق على جميع حالات هـذه الفئة من الطـلاب سواءً كان صاحـب العمل قد تكفل بإرسالهم للالتحاق ببرنامج الإدارة والأعمال، أو كانوا قد حصلوا على دعم من أحد برامج إدارة الصحـة والأمان، بإشـراف إحدى النقابات المهنيـة، أو كان دافعهم من وراء ذلك هو قضاء مدة البطالة التي يمرون بها، حيث يعاودون الالتحاق بالجامعة بهدف تحديث وتطوير مهاراتهم في تقانة المعلومات، إلى سبيل المثال.

وبما إن مجالات العمل انتقلت للاعتماد الأكبر على المعرفة، أصبح إرسال الموظفين للنظـم غـير التقليدي فيها الجامعات منحىً سائـداً. غير أن الشركات كانت تعارض هذا المنحى في الحـالات التـي يكون فيهـا التعليم العالي يقوم علـى طرق تقليدية بحتـة أو غير «مجدية» في التعلّم والتعليم. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على نظام التعليم العالي غير التقليدي القائم على تقانة الاتصالات والمعلومات، حيث أفصح أصحاب العمل عن متطلباتهم باستناد التعليم إلى أحدث وتقانات التدريس[1].

لقـد وجدت الجامعات التي استجابت لهذا الطلب بـأن الطلاب غير التقليديين المعنيين بذلـك الأمر هم من أكثر «زبائنها» انتقاداً، وبالتحديد الأكثر تذمراً من ممارسات التدريس المتواضعة في التعليم العالي[2]. من جانب آخر، يُعدُّ الطلاب غير التقليديين الملتحقين ببرامج التطوير المهني من بين الطلاب الأكثر التزاماً بمتابعة منهجيات التعلّم والتعليم القائمة على الوصـول إلى هدف معين[3]، وهذه من أولى المنهجيات التي نادت بها نظريات التقانة التربوية التـي مايزال إلتون (1999) يُعدُّ من أبـرز روادها. كما أصبح هؤلاء الطلاب أقلّ ميلاً للأخذ بمـبررات «زمن الالتزام» أو «الفئات الاجتماعية» التـي كانت إحدى الدوافع الأساسية لاتبـاع

1 LSC 2002

2 Duke 1997

3 Objective-based approaches

طرق التعليم التقليدية خاصة عندما كان ذلك ينطوي على تقديم محاضرات تفتقر للتحضير الجيد أو أداء مهام عملية غير موجهة لتحقيق هدف ما.

وبشكلٍ عام، أعتقد أن الضغوط الناجمة عن تصعيد الإدارة في عالم العمل مصحوبة بالأثر الذي خلفته التقانة الرقمية في مكان العمل أدت مجتمعةً إلى خلق نموذج من التهديدات والفرص التي أسهمت بشدة في تشجيع نموّ فئة الطلاب غير التقليديين من الموظفين الذين قطعوا منتصف مسيرتهم المهنية، وهذا التوجه وحده كفيل بتعزيز التخصص وتطوير العملية التعليمية. كما أدت تلك الضغوطات إلى منح الأفراد الذين شاركوا في التجربة بنجاح ميزة الوجود «في مقدمة الركب» بعد أن استفادوا من تجربتهم الذاتية فيما أصبح يعرف بجانب الاستثمار المالي المتزايد في نظام التعليم العالي.

التغيرات في ممارسات التعليم العالي غير التقليدي

إضافة إلى التغيرات التي طالت سياسات التعليم العالي غير التقليدي، خضعت الممارسات المتبعة في هذا النظام إلى تغيرات ملحوظة عبر العقود الثلاثة الفائتة، خاصة فيما يتعلق بأماكن تمركز المؤسسات المعنية بذلك والمحتويات التي يشتمل عليها هذا النظام غير التقليدي في التعليم العالي، حيث تم تأسيس أقسام خارجية لتكون المقر الأساسي لممارسة التعليم غير التقليدي؛ مما مهد لمشاركة معظم الكليات الجامعية في برامج تعليم الطلاب غير التقليديين. وتتنوع طبيعة تلك البرامج إلى درجة عالية تتروح فيها بين وجود منافذ للتعلم عبر الشبكة الإلكترونية والتعلم عن بعد، وأشكال التعلم بتفرغ جزئي ضمن البرامج الأكاديمية المكثفة[1]، وصولاً إلى برامج المؤسسات حديثة التصميم[2] التي يتم تقديمها بإشراف مشترك بين الجامعات سواءً كانت تتطلب التفرغ التام أو الجزئي، والبرامج التي تقدمها معاهد التعليم الرديف والجهات الراعية من المنظمات الصناعية أو التجارية المهتمة. وهناك أيضاً عدد من مؤسسات التعليم العالي المتخصصة القائمة بشكل كلي على التعليم غير التقليدي التي تحتل الجامعة المفتوحة الحيز الأكبر من بينها في قطاع التعليم

1- Current degree programs

2- Recently-designed Foundation Degrees

غـير التقليـدي. إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ بعض المبادرات الحديثـة المنشأ في نظام التعليم العـالي غير التقليدي التـي تستهدف عناصر العمالة في المملكة المتحـدة بهدف الوصول إلى مستوى من التعليم العالي قادر على الاستجابة لحاجات الصناعة والتجارة (التعليم من أجل الصناعـة) وقطاع الصحة (بتأسيس الجامعـة الوطنية للخدمات الصحية) وعالم البرامج الإلكترونية للطلاب غير الخريجين التي أطلقت عبر الجامعة الإلكترونية[1].

وفي معظـم المحـاولات التـي اتخذتها المملكـة المتحدة مؤخـراً لتوسيع فئـة الطلاب غير التقليديـين في التعليـم العالي، كان هناك افتراض متزايد باعتماد الممارسـات المتبعة على تقنيـات التعلم الإلكتروني. وقد أفضى هـذا إلى توليد بعض الابتكارات الواعدة وطرح بعض الممارسات الخلاقة مع شعور «مألوف»[2] بالفشل في تحقيق الأثر المطلوب. ومن الأمثلة الإيجابية علـى ذلك الربط بين محتويـات المقررات التـي تصممها مؤسسات التعليـم العالي للطلاب التقليديـين والموادّ التي يحصل عليها الطلاب غير التقليديين من الشبكة الإلكترونية[3]. حيث تشمـل التطبيقات الناتجة ما يطلق عليـه اسم فن الإحياء الرقمي أو الأفلام الإحيائية[4] التي تعدُّ أكثر فائدة وتوافرية من المتطلبات السابقة لورشات العمل التي تقوم على استخدام بعض المعـدات الثقيلة وممارسة بعض النشاطـات أو التجارب المخبرية[5]. وهنـاك مجال مستحر للتطويـر في هذا الاتجاه مثـل توظيف اتصالات الهاتـف النقال وخدمـة «الرسائل النصية» في تعزيـز التواصـل بين الطلاب غـير التقليديين والمشرفين عليهـم. وفي الفصل المخصص للحديـث عن تقنية المعلومات في هذا الكتاب، تستشرف الكاتبـة ديانا لوريلارد الوصول إلى الجيـل الثالث من خدمات الاتصال اللاسلكـي الكفيلة بتحقيق ثورة تقنية أخرى تأخذنا إلى حقبة جديدة من التقنية التربوية.

1- DfES 2003b

2- جاءت الكلمة ترجمة للتعبير الفرنسي Deja vu الذي يعني حرفياً «شوهد من قبل» ويستخدم في علم النفس للإشارة إلى ظاهرة يتعرض لها العقل البشري عندما يمر الفرد بتجارب جديدة تبدو له مألوفة تماماً وكأنها عاشها من قبل.

3- See Sklar and Pollack (2000)

4- Animations

5- Hannan and Silver 2002

وبشكلٍ عام، يبدو أن ممارسة التعليم العالي غير التقليدي في مكان العمل آخذة بالانتشار ومعها بدأت تنتشر الروابط بين بعض الجامعات، من جهة، والعاملين في بعض الصناعات الأساسية (بما فيها منظمات العمل)، من جهة أخرى. وبالتالي، لا بدّ من أن يستجيب التدريس في الجامعات لهذا التغير على صعيد مكان التعلّم والتعليم، ولحاجات الأعداد المتزايدة من الطلاب الناضجين غير التقليديين الذين يُعدُّون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من مجتمعنا «غير الفتيّ».

التحليل والنظرة المستقبلية

باختصار، يمكن القول إن التعلّم والتعليم لدى الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي قد قطع أشواطاً كبيرة في الثلاثين عاماً الماضية. ففي البداية، طرحت الجامعات مبادرات وبرامج تطوير قصيرة الأمد لتمنح فرصة لتعليم المهارات وتقديم العروض من قبل أكاديميين متطلعين على وجه التحديد. ومن بين الأمثلة التي كانت، ومازالت، منتشرة على هذا الصعيد تخصيص حصص لتعليم المهارات بهدف طرح بعض البرامج الأكاديمية الممكنة على شكل عروض تجارية. وبشكل عام، يمكن القول إن مستقبل عناصر التعليم العالي غير التقليدي وثيق الارتباط بالدور المستقبلي للجامعات في المجتمع وعالم العمل على حد سواء. وبشكل متزايد، تتم ترجمة هذا التطور العميق في مجال التعليم العالي على شكل مجموعات تعليمية وتحاور متبادل بين كوادر التدريس في الجامعة وأرباب العمل في بيئة العمل.

وبالنسبة للطلاب القادمين من وراء البحار، فسيكون لهم دور مهم بشكل متزايد في البرامج الجامعية التقليدية وغير التقليدية[1]. وقد تؤدي عولمة اللغة الإنكليزية لتصبح اللغة العالمية المستخدمة في مجالات الأعمال والتعليم إلى طرح برامج جامعية؛ يصبح فيها عنصر التدريب على استخدام اللغة الإنكليزية في المحادثة والتخصص المهني على القدر نفسه من الأهمية التي تتمتع بها محتويات البرنامج الأكاديمي. وبغض النظر عن انصياع تلك البرامج الأكاديمية الهجينة لخدمة طرق التعليم غير التقليدي، كما يحصل اليوم في المختبرات التربوية لتعليم اللغة بالاعتماد على التقنية، فإن هذا التوسع في فئة طلاب ما وراء البحار

1- Scott 1998

المنتسبين لنظام التعليم غير التقليدي لن يترك سوى آثاراً متواضعة نسبياً على طرق وأنماط التدريس التي تعكس أذواق وقيم الكثير من الطلاب المشاركين في ذلك.

ومن التعقيدات التي يواجهها التعليم العالي في كل آفاقه التي ستتم معالجتها بشكل جيد تدريجياً في مجالات التعليم غير التقليدي اختلاف المعرفة السابقة للمنهج، والحاجة لإجراء عمليات تشخيص أولية دقيقة للطلاب، حالما يبدؤون برامجهم الأكاديمية[1]. وفي هذا المضمار، تصبح الاختبارات المسبقة والتصنيفات القائمة على تقنية الاتصالات والمعلومات والتقييم المنتظم للتعلم السابق والتجريبي لا غنى عنها في معالجة هذا الجانب المرتبط بالطلاب غير التقليديين في التعليم العالي. بيد أن الطلاب غير التقليديين سيستمرون بفرض التحديات على أعضاء هيئة التدريس المشرفين عليهم بأشكال مختلفة، سواءً على صعيد خبراتهم الفنية واستيعابهم لعالم العمل الحالي، أو على صعيد مهارات تقنية التعلم وقدرتهم على التفاعل مع خبراء المعلومات/ والمادة العلمية والدمج بين مهارات تقنية الاتصالات والمعلومات، من جهة، وموارد التعلم، من جهة أخرى.

وبالتالي، لا بدّ من تغيير طريقة التفكير لدى الحكومات والجامعات التي تؤكد على أهمية ضخّ المزيد من الاستثمارات التأسيسية المسبقة في المكونات التقنية لبرامج التعليم المفتوح/أو التعلّم عن بعد والتعلّم الإلكتروني، التي كانت حصيلة المبادرات الماضية التي افترضت أن كل ما نحتاجه لتحقيق النجاح هو تأسيس الاستثمار على قاعدة متينة، ومن ثَمّ القيام بعملية إطلاق ترويجية وعلى مستويات بارزة وواسعة. إلا أن الاختبار المنتظم لتلك الافتراضات أثبت حاجتها للاستثمار المستمرّ في عامل الوقت.

ومن التوجهات الأخرى المهمة المرتبطة بالتعليم العالي غير التقليدي موضوع الترميز المتزايد على جانب التسويق. وعلى سبيل المثال، سيكون هناك نموّ متسارع في المصادقة المزدوجة[2] على البرامج الأكاديمية غير التقليدية القائمة على تقنية الاتصالات والمعلومات (لنقل، بالتشارك بين مصنعي المعدات وشركات البرمجيات). وقد يشتمل هذا على منح

1- Duke 1997

2- Dual certification

الشهادات النظرية و«شهادات الممارسة» أو الخاصة بالالتزام بإجراءات محددة ومنتشرة كتك المرتبطة بقضايا الصحة والأمان والعمليات القانونية أو تقنيات الطب الحديثة. وهذا سيمنح التعليم العالي غير التقليدي ميزة أخرى وثيقة الارتباط بالجانب المهني للمتعلمين تضاف إلى ميزة الحصول على مؤهل أكاديمي جامعي.

وعلى الرغم من الأمور المذكورة آنفاً، هناك توقعات بتحرك برامج التعليم العالي غير التقليدي لتصبح أقرب إلى الاتجاه السائد في التعليم العالي وأقلّ انفصالاً عنه. وهذا ما سيحصل عندما تدخل المزيد من برامج التعليم التقليدية لمرحلة ما دون التخرج على الشبكة الإلكترونية، على شكل برامج جزئية التفرغ، وبالنتيجة ستلقى إقبالاً أكثر من الأفراد الأكبر عمراً، الذين يفضلون هذا النوع من البرامج؛ كونها تناسب قدرتهم على تسديد الالتزامات المالية ضمن الصيغة الجديدة لتسديد الرسوم على دفعات التي سيتم اتباعها في المستقبل.

وبعد ظهور التنافس العالمي الكبير لجذب الطلاب الجامعيين غير التقليديين، هناك احتمال كبير بأن يصبح نظام التعليم غير التقليدي من أكثر الاتجاهات المعولمة من بين قضايا التعليم العالي. وبالنظر إلى إسهام التقانة التربوية والاتصالات في جعل التعليم العالي غير التقليدي أقل اعتماداً على البيئة المكانية للجامعة، هناك احتمال كبير بحصول تنافس بين الجامعات الدولية المعروفة[1] على الخبرات الفنية، والاستثمار في معدات وتجهيزات البرامج وحتى مدى اقترابها من تلبية الحاجات الفردية للطلاب غير التقليديين في كل أنحاء العالم.

ومن الجوانب غير المستكشفة نسبياً في مجال التعليم العالي غير التقليدي التأثير الذي يمكّن أن يخلفه المسهمون على بنية ومضمون التعليم الجامعي عبر المدخلات المرتبطة بتجاربهم في الحياة والعمل. وبالتالي، قد تقوم برامج التعليم غير التقليدي في المستقبل بتأكيد وتوضيح عنصر «الحوار المعرفي» بين طلاب هذا النظام والأكاديميين المشرفين عليهم. فقد تكون هناك إمكانية للاستفادة من تقانة الاتصالات والمعلومات في جمع تجارب المشاركين ودمجها لتصبح على شكل جيل جديد من مواد التعليم. وقد يؤدي هذا إلى الوصول لمنتجات تقنية تربوية ذات ذكاء اصطناعي يقوم على برمجيات وبنية المواد التعليمية تلك

1- Such as INSEAD or MIT

وذلـك في عدة مجالات بدءاً بتقنيـة الألعاب ومحاكاة الواقع ووصـولاً إلى ممارسة القانون. وتعـدُّ هذه خطوة موازية للتقنيـات المبتكرة لتطوير إجراءات التعليـم والتعلم وطرق التقيـيم التي تمّ استكشافها منذ مدة قريبة[1].

وكمـا علّق بعض المراقبين علـى الموضوع (مثل لوريلارد التـي استشهدنا بها منذ قليل)، هناك احتمال بأن يحتاج المتعلمون الجامعيون غير التقليديين في المستقبل لطرق تدريس أكثر قابليـة للتنقـل مما هي عليه حالياً. ففي الوقت الحاضر، هنـاك مطالبة بتقديم معظم مواد التعليـم العالي غير التقليدي ذات المحتـوى التلقيني على الشبكة الإلكترونية مباشرةً – لنقل عن طريق حواسيـب تقليدية محمولة وشبكات إلكترونية لاسلكية. وهذا سيخضع للتعديل في المستقبـل بعد طـرح جيل جديد من الاتصالات النقالة التي تسمـح بفرصة تقديم المحتويات والأهم من ذلك التفاعل مع المحتويات الذكية.

وبالطريقـة نفسهـا، ستقوم برامج التعليم غير التقليـدي في المستقبل بالتركيز أكثر على التصاميـم والصـور. وسيثمر عن هذا الدمج الذي طال انتظاره بـين التعليم والتسلية تحت شعـار «التعليم الترفيهي»[2]، كما سيؤدي إلى إزالة الحدود الفاصلة بين التعليم الحرّ للطلاب الأكبر سناً والتطوير المهني. ولا بدّ من ربط ذلك ببرنامج تعليم غير تقليدي أكثر قابلية للتكيف مـع حاجات المتعلمين – بعد أن مضـى ثلاثون عاماً على انتقاد إلتـون للافتقار إلى الأحـاية في التعامـل مع الطلاب التقليديين المتفرغـين ما دون مرحلة التخرج[3]. وستكون هناك حاجة للتكيف من أجل الاستجابة للفروقات المهمة التي تفصل بين الطلاب الدوليين الناطقين بلغات مختلفة. وستساعد التقانات الحديثة المتمثلة بالتلفاز التفاعلي وتقانة الاتصالات والمعلومات الفردانيـة علـى تعزيز هذا الاتجاه بحيث يأخذ تعليم الطلاب غـير التقليديين صيغة «قائمة متعددة الخيارات» تتناسب مع المستويـات المختلفة من الإمكانات والمعرفة المسبقة والمهارات اللغوية والمجالات المختلفة المرتبطة بالاهتمام الذاتي والظروف الشخصية.

1- Themessl-Hubber and Grutsch 2003

2- Edutainment

3- Elton et al. 1973

ووسط هذه اللوحة التي تحمل الكثير من التغيير، تبقى بعض جوانب التعليم العالي غير التقليدي قريبة من ممارسات التعليم العالي التقليدي. فالضغوط الناتجة عن التأكيد على المسؤولية المهنية وما يقابلها من تعلّم حقيقي مدى الحياة تجعل التعليم العالي غير التقليدي يدخل حقل الشمولية ويندمج في الاتجاه السائد للتعليم التقليدي عبر بعض البرامج مثل «برامج تراكم الرصيد»[1] (تجميع الرصيد المعرفي) و«برامج نقل الرصيد»[2] التي أخذت حالياً تنتشر في مختلف أنحاء العالم. وهذا ما سيحصل في الوقت الذي سيستمر ويتنامى فيه الهوس بالحصول على المؤهلات الأكاديمية والمقارنة فيما بينها، وفي الوقت الذي تصبح فيه الحياة المهنية تحت قبضة التشريع والقانون بشكل متزايد. فهناك جدل حالياً أكانت هناك حاجة لوصف برامج التطوير المهني المستمر المطلوب من الخريجين الحديثين الالتحاق بها سواءً كانوا من الأطباء أو المعماريين بالتقليدية أو غير التقليدية؟ ومن المؤكد أنّ دوام الممارسة يستلزم تحويل هذه الرحلة الأكاديمية عبر سلسة من تجارب التعليم العالي لما بعد التخرج إلى تجربة عالمية وبالتالي سرعان ما ستصبح تجربة تعلم «تقليدية» في عدد متزايد من المهن.

ملاحظات ختامية

في الختام، يتضح من عمليات التحليل المقدمة في هذا الفصل أن الطلاب غير التقليديين سيبقون محافظين على وجودهم في التعليم العالي. ومن المؤكد أنهم بصدد التأثير بشكل أكبر على عدد متزايد من الجامعات. وفي كل جانب من جوانب التحليل التي تم التطرق إليها في هذا الفصل احتلّ المتعلمون غير التقليديين موقعاً مستقلاً في كلّ سلسلة من معادلات التعلّم والتعليم، لكن في نهاية كل تحليل تبين أن ممارسات التعليم العالي التقليدي تتحرك بتؤدة في الاتجاه نفسه الذي يسلكه التعليم غير التقليدي. وبالتالي، تبدأ القاعدة المعرفية

1- يُقصد بتراكم الرصيد Credit Accumulation عملية تجميع الرصيد المعرفي بهدف التعلم وصولاً للحصول على مؤهل أكاديمي.

2- يُقصد بنقل الرصيد Transfer Schemes نقل المعارف من برنامج أكاديمي لآخر أو من مؤسسة أكاديمية إلى أخرى أثناء عملية تجميع الرصيد المعرفي من أجل التعلم.

المسبقة والعوامل الاجتماعية - اقتصادية والظروف الوطنية والدولية المحيطة بالمتعلمين غير التقليديين بالظهور بشكلٍ متزايد بين طلاب التعليم التقليدي في عامهم الأول من مرحلة ما دون التخرج. وبطريقة مماثلة، تصبح المرونة في عمليات التعليم/والتعلم التي كانت في الماضي من خصائص التعليم العالي غير التقليدي مقرونة أيضاً بممارسة التعلم في الاتجاه السائد؛ نظراً لأنها تعتمد على الاستقلالية وحرية التنقل التي منحتها إياها تقنية الاتصالات والمعلومات.

غير أن التحليل يفيد بأن بعض ملامح التعليم غير التقليدي تبقى منفردة بذاتها ومستديمة. ويتميز الجانب من التعليم العالي بقدرته على «التواؤم» مع حاجات التعلم انطلاقاً من التجارب التي تغنيه بها شرائح واسعة ومتميزة الخبرات من المتعلمين. كما أن الفرص والمخاطر المقرونة بنموّ التعليم العالي غير التقليدي نتيجة لمشروعات «دفع العرض»[1] ستبقى سمة أساسية من سمات هذا القطاع، على أن يستفيد من الدروس التي مرت بها الجامعة الإلكترونية مؤخراً، على الرغم من انتشار ظاهرة «سحب الطلب»[2] من سوق التعليم العالي غير التقليدي الآخذ بالتوسّع والنموّ. ويعني هذا التوازن الناتج في تعداد طلاب الجامعات، (على الأقلّ في غرب البلاد)، أن شبّان الأمس الذين سبق أن كانوا طلاباً غير خريجين في التعليم العالي التقليدي سيتحولون إلى كهول الغدّ من المتعلمين غير التقليديين الذين قطعوا نصف مسيرتهم المهنية.

وبشكلٍ عام، وفي الوقت الذي تدرك فيه جميع الأمم في العالم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع نسبة المشاركة في التعليم الجامعي، التي حددتها المملكة المتحدة بنمية

1-«دفع العرض» (مقارنة مع «سحب الطلب») يقوم على الافتراض بوجود وفرة في اختراع المنتجات المفيدة -ون أن تقابلها وفرة مماثلة في تأمين تلك المنتجات للزبائن نظراً لأن المخترعين يفتقرون إلى الموارد الكافية لنقل اختراعهم إلى السوق. في هذه الحالة هناك حلول تتمثل ببرامج «دفع العرض» لضخّ تلك المنتجات أو السلع في السوق وحلّ المشكلة.

2- ترتبط ظاهرة «سحب الطلب» بحصول طلب كبير على سلعة أو خدمة معينة في السوق تؤدي بالنتيجة إلى تضخم أسعار أو تكاليف تلك السلعة أو الخدمة نظراً لوجود تنافس حادّ للحصول على تلك السلعة أو الخدمة. بمعنى آخر، يأخذ التضخم المالي شكل نموذج «لسحب الطلب» لأنه يساهم في التخفيف من الطلب على السلعة المعنية.

50% كمقياس لها في الوقت الحاضر، هناك احتمال بأن يفوق ارتفاع عدد الطلاب غير التقليديين التوسع الحاصل في أعداد الطلاب الجامعيين التقليديين مع بداية المراجعة الحالية لفترة ثلاثين عاماً. هذا يعني أن نظام التعليم غير التقليدي قد يصبح التجربة البديلة لنظام التعليم التقليدي الذي يستهلّ به اليافعون مرحلة شبابهم عبر الالتحاق ببرامج أكاديمية تقليدية بتفرغ كامل لمدة ثلاثة أعوام.

وعندها قد يبدأ صناع السياسة التربوية بالتساؤل هل كانت تجربة التعليم العالي تجربة تحضّرية في المجتمع بالفعل، وبالتالي هل كان من المفيد خوض هذه التجربة بالطريقة التقليدية في نهاية مرحلة المراهقة وبداية مرحلة الرشد؟ وفيما عدا ذلك، كيف يمكن أن نضمن حصول المتعلمين غير التقليديين على الفائدة القصوى من القيم الأوسع للتعليم العالي؟

obeikandl.com